



The Morphological Sign in Broken Plurals: A Comparative Semiotic Reading of al-Raḍī and al-Samāwī

Ali Ahmed Mohammed Mohammed Sharafuddin ^{1,*}

¹Department of Arabic Studies, Faculty of Education - Sana'a University, Sana'a, Yemen.

*Corresponding author: ned441@gmail.com

Keywords

- | | |
|-------------------------|-------------------|
| 1. Linguistic Semiotics | 2. Broken Plurals |
| 3. Morphological Sign | 4. al-Raḍī |
| 5. Morphological Sign | 6. al-Samāwī |
-

Abstract:

This study examines broken plurals in Arabic from a semiotic perspective, viewing them as morphological signs whose meaning is realized through their relations with structure, function, and usage. It offers a comparative analysis of al-Raḍī's approach in *Sharḥ al-Shāfiyah* and al-Samāwī's approach in *al-Fawā'id al-Wāfiyah*, focusing on al-Samāwī's objections and the methodological principles underlying them, particularly criteria of attested usage, frequency, rarity, substitution, and the functional distribution of plurality. The study argues that the disagreement between the two scholars is not merely morphological but semiotic in nature, concerning how the morphological sign is interpreted within a broader semantic and pragmatic network. It concludes that many classical morphological debates implicitly rely on semiotic relations, and that a semiotic reading offers a more balanced understanding of Arabic morphology.

العلامة الصرفية في جموع التكسير: قراءة سيميائية مقارنة بين الرضي والسماوي

علي أحمد محمد محمد شرف الدين^{1*}

إقسام الدراسات العربية ، كلية التربية - جامعة صنعاء ، صنعاء ، اليمن.

*المؤلف: ned441@gmail.com

الكلمات المفتاحية

- | | |
|-------------------------|-------------------|
| 1. السيميائيات اللسانية | 2. السماع والقياس |
| 3. جموع التكسير | 4. الرضي |
| 5. العلامة الصرفية | 6. السماوي |

الملخص:

تتناول الدراسة جموع التكسير في العربية من منظورٍ سيميائيٍّ، بوصفها علاماتٍ صرفيةٍ لا تكتمل دلالتها إلا ضمن شبكة من العلاقات التي تربط بين البنية والوظيفة والاستعمال. وتُقارن الدراسة بين منهجي الرضي في "شرح الشافية" والسماوي في "الفوائد الوافية بحل معاني الشافية"، من خلال تتبع اعتراضات السماوي وتحليل الأسس التي انطلقت منها، ولا سيما ما يتصل بمعايير السماع، والكثرة والندرة، والاستغناء، ووظيفة الجمع في القلة والكثرة. وتبين الدراسة أن الخلاف بين المنهجين ليس صرفياً محضاً، بل هو خلاف في قراءة العلامة الصرفية: فهي تُفهم من صورتها الوزنية، أم من موقعها داخل نظام دلالي تداولي أوسع. ويخلص إلى أن كثيراً من القضايا الصرفية التراثية، ولا سيما في باب جموع التكسير، تقوم في جوهرها على وعيٍ سيميائيٍّ ضمنيٍّ بالعلاقة بين البنية والمعنى، وأن قراءة هذا التراث في ضوء السيميائيات اللسانية تتيح فهماً أعمق وأكثر اتزاناً لبنية العربية.

المقدمة:

إلى السماع المعجمي والاستعمال اللغوي، وتُحاكم الوزن لا باعتباره كياناً مستقلاً، بل بوصفه جزءاً من شبكة دلالية أوسع.

تعريف بالرضي والسماوي وكتابيهما:

لا بد في مطلع الدراسة من تمهيد أوجز فيه بالتعريف العلمين الجليلين الذين تتناول الدراسة تنظيرتهما في جموع التكسير، والبداية مع الرضي الأستراباذي محمد بن الحسن (ت: 686هـ)،⁽¹⁾ رضي الدين النحوي، الصرفي، المتكلم، المنطقي، وصفه البغدادي⁽²⁾ بملك العلماء وصدر الفضلاء ومفتي الطوائف، ونجم الأئمة، وثبت أنه أول من كان له شرف هذا الاسم، وقد اشتهر بشرحه على كافية ابن الحاجب في النحو والمسمى بالوافية، وشرحه على شافية ابن الحاجب في الصرف.

أما ابن حريوة السماوي فهو محمد بن صالح السماوي الصنعاني (1241هـ)، وصفه بعضهم بصفات التمجيد، كالإمام الشهيد المجاهد، الأصولي البار، المفكر الفيلسوف، المحدث الحافظ، الفقيه، العارف بالرياضيات والطبيعات،⁽³⁾ كان من أبرز علماء عصره، وله مؤلفات كثيرة، طبع منها القليل كالغظمم الزخار في الفقه، والعقد المنظم في العقائد، وأما الفوائد الوافية بحل معاني الشافية فهو كتابه الصرفي الوحيد، والذي اعتمدت الدراسة عليه في تحليل أرائه العلمية، وردوده على الرضي الأستراباذي، وهو مخطوط وحيد في مكتبة الأوقاف بالجامع الكبير بصنعاء.

يُعدّ باب جموع التكسير من أكثر أبواب الصرف العربي تعقيداً وتنوعاً؛ لتداخل البنية الصوتية والوزنية فيه مع الدلالة والاستعمال، حتى غدا هذا الباب ميداناً خصباً لاختبار حدود القياس، ومدى سلطان السماع، وكيفية انتظام العلاقة بين الصورة الصرفية والمعنى الذي تنهض به في السياق. وليس الوزن في هذا الباب مجرد قالب شكلي نُصب فيه المادة، بل هو علامة صرفية تحمل قيمة دلالية ووظيفية تتغير بتغير موضعها داخل الشبكة الاستعمالية للغة.

ومن هذا المنظور تتبدى جموع التكسير بوصفها نظاماً سيميائياً داخلياً، تتفاعل فيه العلامة الصرفية (الوزن) مع جملة من العلامات المصاحبة: من قبيل دلالة القلة والكثرة، وخصوصية الاسم أو الصفة، واستقرار اللفظ في الاستعمال أو اضطرابه، ودرجة شيوعه أو ندرته. فليست المسألة - في جوهرها - تعداد أوزانٍ محتملة، بل تحديد العلاقات التي تجعل وزناً بعينه صالحاً للدلالة في موضع، وممتنعاً أو مؤولاً في موضع آخر.

وفي هذا السياق تتقابل مقاربتان صرفيتان تمثلان اتجاهين متميزين في قراءة العلامة الصرفية داخل جموع التكسير: الأولى مقارنة الرضي في "شرح الشافية"، التي تميل إلى تعليل الظواهر بردها إلى أصول وزنية عامة، والنظر إلى الوزن باعتباره مركز العلامة، ومن ثم توسيع دائرة القياس ما أمكن؛ والأخرى مقارنة السماوي في "الفوائد الوافية بحل معاني الشافية"، التي تُعيد ضبط هذه العلامة بالرجوع

(1) الزركلي 2002م، 86/6.

(2) ينظر: البغدادي، عبد القادر 1997م، 28/1.

(3) ينظر: زبارة، ص 274/2، والزركلي 2002م، 163/6، والوجيه 2000، ص 246.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

ومن هنا تنطلق هذه الدراسة من سؤال سيميائي جوهري: كيف تعملُ العلامة الصرفية في جموع التكسير؟ وهل يُمكن قراءة الوزن بوصفه علامةً مكتبية بذاتها، أم لا تُقهر قيمته إلا ضمن علاقاته بما يجاوره من صيغ ودلالات واستعمالات؟

فرضيات الدراسة:

وعلى هذا الأساس ستفترض الدراسة أن اعتراضات السماعي على الرضي لا تُقرأ بوصفها خلافاً في الشواهد أو المصطلحات، بل باعتبارها اختلافاً في طريقة تأويل العلامة الصرفية ذاتها: أي علامة صورية تُستثمر بالقياس، أم علامة وظيفية لا تُستكمل دلالتها إلا بالسماع؟

وستعالج الدراسة نماذج مختارة من مسائل جموع التكسير - كما وردت في نصوص الرضي وتعقبات السماعي - معالجةً سيميائيةً مقارنة، تُبرز كيفية اشتغال الوزن بوصفه علامة، وتكشف أن الحكم الصرفي لا يستقيم إلا إذا وُضعت العلامة في علاقتها بالشبكة الدلالية التي تنتمي إليها؛ إذ البنية والدلالة في هذا الباب وجهان لعملة واحدة، ولا يُدرك أحدهما على وجه سليم دون الآخر.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى إعادة قراءة مسائل جموع التكسير في ضوء منظورٍ سيميائي يربط بين البنية الصرفية ووظيفتها الدلالية، من خلال تحليلٍ مقارنٍ لمنهجي الرضي والسماعي، بما يكشف عن الكيفية التي تُنتج بها العلامة الصرفية معناها داخل نظام اللغة العربية. كما ترمي الدراسة إلى الكشف عن مدى وعي كلّ من الرضي والسماعي بالعلاقات السيميائية الكامنة في البنية الصرفية، سواء أكان هذا الوعي صريحاً في بناء

التعليل، أم ضمناً يظهر في طريقة الاحتجاج بالسماع أو في تقييد القياس، وذلك عبر تتبع اعتراضات السماعي وتحليل الأسس المنهجية التي انطلقت منها. أهمية الدراسة

تتمثل أهمية هذه الدراسة في أنها تسعى إلى تقديم نموذجٍ تطبيقيٍّ لكيفية الإفادة من السيميائيات اللسانية في تحليل التراث الصرفي العربي، من غير إسقاطٍ اصطلاحيّ مُفتعل، وذلك بإظهار أن كثيراً من مناقشات الصرفيين - في جموع التكسير خاصة - تقوم في عمقها على فهمٍ للعلاقة بين العلامة وبنيتها الدلالية، وإن لم تُصغَ بعباراتٍ سيميائية حديثة.

حدود الدراسة ومادتها:

حدود الدراسة تقتصر من حيث الموضوع على جموع التكسير دون غيرها من أبواب الجمع، مع التركيز على المسائل التي دار فيها خلافٌ صريح أو ضمني بين الرضي والسماعي، ولا سيما ما يتصل بمعيار السماع، وتوزيع دلالات القلة والكثرة، ومشروعية التوسّع القياسي، وتحريك الأبنية، وتعاقب الصيغ داخل الحقل الواحد. ولا تتعرض الدراسة لأبواب الصرف الأخرى إلا بقدر ما يخدم تفسير الظاهرة محلّ الدراسة.

وتتخصر المادة العلمية للبحث في نصوص الرضي في "شرح الشافية"، ونصوص السماعي في "الفوائد الوافية بحل معاني الشافية"، مع الرجوع إلى أصول المسائل عند ابن الحاجب في "الشافية" أو "الإيضاح"، وإلى نصوص سيويه وشراحه حيث تدعو الحاجة إلى تحرير محلّ النزاع أو ضبط المصطلح. كما تستأنس الدراسة بالمعاجم الكبرى بوصفها شاهداً على الاستعمال، لا مصدراً للتقعيد النظري.

وقد تعزز هذا التوجه في الدراسات الحديثة مع أمبرتو إيكو (Umberto Eco)،⁽⁸⁾ الذي رأى أن العلامة ليست كياناً ثابتاً بل هي 'قوة إنتاجية' لا تكتمل دلالتها إلا من خلال دور القارئ أو المؤول في ملء الفراغات (السياقية).

وفي المشهد اللساني العربي الحديث، قدّم محمد مفتاح⁽⁹⁾ رؤية سيميائية متكاملة تربط بين 'بنية النص' و'المحيط التداولي'، مؤكداً أن العلامة اللغوية هي 'نظام من العلاقات' لا يمكن فصله عن غايات المتكلم ومقتضيات التواصل. كما يبرز دور صلاح فضل⁽¹⁰⁾ في التنظير لـ 'علم النص' وربطه بالبعد التداولي، حيث يرى أن الحكم اللغوي هو نتاج تفاعل بين 'الشيفرة الصرفية' وبين 'السياق الموقفي' الذي يمنحها الشرعية الاستعمالية.⁽¹¹⁾

ويلتقي هذا الطرح مع ما ذهب إليه أحمد المتوكل⁽¹²⁾ في إطار 'اللسانيات الوظيفية'، حيث أكد أن كل تغيير في البنية الصرفية (كالعدول أو الإلحاق) يهدف في جوهره إلى تحقيق 'وظيفة تداولية' تخدم الاقتصاد اللغوي أو وضوح الرسالة. ومن ثمّ، فإن قراءتنا للرضي والسماوي تنطلق من هذا الوعي الحديث الذي يرى في الخلاف الصرفي تجلياً للصراع بين 'صلابة النظام' و'مرونة الاستعمال'.

ويرتكز التصور البنيوي للعلامة اللغوية عند دي سوسير (De Saussure)⁽¹³⁾ على كونها وحدة

وبذلك تلتزم الدراسة بحدود واضحة تجعلها قراءة تحليلية مركّزة، لا استقصاءً تاريخياً شاملاً، تتوجه إلى تقويم المنهج لا إلى إحصاء الأقوال، وإلى إبراز الوظيفة السيميائية للعلامة الصرفية في جموع التكسير كما تجلّت في الجدل الصرفي بين الرضي والسماوي.

التعريفات الاصطلاحية والإجرائية:

السيميائيات تُعرف بأنها 'العلم الذي يدرس حياة العلامات داخل حياة المجتمع'، كما وضع لبنتها الأولى فرديناند دي سوسير،⁽⁴⁾ أو هي بحسب تشاندلر:⁽⁵⁾ الدراسة التي تتناول أنظمة العلامات، سواء أكانت لغوية أم غير لغوية، من حيث إنتاجها وتداولها وتأويلها"، ويرى⁽⁶⁾ أن العلامات لا تدرس في عزلة، بل تبحث في النظم التي تشكل هذه العلامات والعلاقات التي تربط بينها.

إلا أن هذه الدراسة تتجاوز النظر إلى 'السيميائية اللسانية' بوصفها مجرد رصد للأشكال، بل باعتبارها البحث في 'سيرورة العلامة' (Semiosis)، أي كيف تتحول الصيغة الصرفية (الوزن) من بنية ساكنة إلى وحدة دالة تتفاعل مع السياق والمقام لإنتاج المعنى. وبحسب تشارلز بيرس،⁽⁷⁾ فإن العلامة لا توجد إلا من خلال علاقة ثلاثية بين (الدال، والمدلول، والمؤول)، وهو ما يتجلى في جموع التكسير حين نجد أن الوزن الصرفي (الدال) يرتبط بمفهوم الكثرة أو القلة (المدلول) وفقاً لرؤية الشارح أو المتكلم (المؤول).

(4) سوسير، فرديناند دي (1985). ص 32.

(5) Chandler, Daniel (2017). p. 2-5.

(6) ينظر: شاندر، 2008، ص 35-40.

(7) ينظر: Oswald Ducrot et Tzvetan Todorov, 1972, p. 113.

(8) Eco, Umberto, 1979, p. 11.

(9) ينظر: مفتاح، 1987، ص 76.

(10) ينظر: فضل، 1996، ص 142.

(11) ينظر أيضاً: فرانسوا أرمينكو، 1987، ص 45.

(12) ينظر: المتوكل، 2010، ص 54.

(13) Ferdinand de Saussure, 1916, p. 33.

ثنائية المبنى، تجمع بين الدال (الصورة الصوتية) والمدلول (المفهوم الذهني) ضمن علاقة اعتباطية محكومة بنسق لغوي مغلق؛ حيث لا تكتسب العلامة قيمتها إلا من خلال علاقاتها التقابلية والفارقة مع بقية عناصر النظام. في المقابل، قدّم بيرس (Peirce) (14) تصورًا أكثر انفتاحًا يتجاوز ثنائية البنية إلى رحابة التداول؛ إذ جعل العلامة علاقة ثلاثية الأبعاد تربط بين الدال والمدلول و المؤول، أو قل بين: المُمثِّل (Representamen) والموضوع (Object) والمؤول (Interpretant)، وهذا البعد الأخير (المؤول) هو الذي يسمح بإدراج سياق الاستعمال وعملية التأويل ضمن صلب العملية السيميائية، مما يخرج العلامة من تجريدتها البنيوي إلى فاعليتها التداولية.

"ولا يبتعد هذا المنظور السيميائي الحديث عما قرره علماء العربية في سياق حديثهم عن دلالة الألفاظ؛ إذ فطنوا مبكرًا إلى أن العلاقة بين الدال والمدلول ليست علاقة شكلية ثابتة، بل هي محكومة بـ 'المواضعة' والاستعمال". فقد ذهب ابن جني (ت 392هـ) (15) إلى أن أصل اللغة هو التواضع والاصطلاح، وهو ما يتسق مع 'اعتباطية العلامة' عند سوسير، لكنه ربط قوة اللفظ بحاجة المتكلم ومقتضى الحال. وكذا يرى الجرجاني (ت 471هـ) (16) أن الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مفردة، وإنما "بالمزية" التي تكتسبها داخل النظم؛ فاختيار المتكلم لوزن تكسير معين مثل: "أفخاذ"، بدلاً من: "فخوذ"، هو قرار سيميائي يهدف إلى تحقيق "نظم" معين يخدم المعنى. وفي السياق

ذاته، نجد أن السكاكي (ت 626هـ) (17) قد تجاوز البنية الصرفية المجردة إلى ما يُسمى 'علم المعاني'، مؤكدًا أن 'تمام الفائدة' لا يتحقق إلا بمعرفة السياق الذي أُورد فيه الكلام، وهو ما يتلاقى مع 'ثلاثية بيرس' في جعل التأويل والمؤول جزءًا لا يتجزأ من فهم العلامة. هذا الوعي التراثي بـ 'سلطة السياق' هو الذي مهد لبروز أحكام صرفية مبنية على الاستعمال لا على محض القياس، كما سيظهر في معالجة الرضي والسماوي.

"وفي هذا الصدد، يؤكد تمام حسان (18) أن الانغلاق على البنية الصرفية دون مراعاة السياق يؤدي إلى فهم قاصر للغة؛ إذ يرى أن 'القرينة السياقية' هي التي تمنح الصيغة الصرفية قيمتها الوظيفية في التداول، معتبرًا أن اللغة نظام من القيم التي لا تتحدد إلا من خلال الاستعمال وهذا يتلاقى بوضوح مع ما ذهب إليه السماوي في تغليب مقتضيات الاستعمال على محض التقدير الذهني الذي قد يجنح إليه الرضي في بعض المواضع.

ولا تروم هذه الدراسة الدخول في المفاضلة بين النموذجين، وإنما تستفيد من القاسم المشترك بينهما، وهو النظر إلى العلامة بوصفها علاقة لا جوهراً.

وعلى هذا الأساس، فإن صيغ جموع التكسير تُفهم بوصفها علامات صرفية تحمل دلالات مخصوصة (كالكثر، أو القلة، أو التوزيع، أو الجنس)، لا مجرد تحولات شكلية من المفرد إلى الجمع، ولذا كانت تعليقات الصرفيين مستندة على الربط بين الصيغة والدلالة والاستعمال، وهو ما يمكن توصيفه - في

(16) ينظر: الجرجاني، عبد القاهر (1992). ص 43-45

(17) ينظر: السكاكي، 1987، ص 162.

(18) ينظر: تمام حسان، 1993 ص 182.

(14) ينظر: Oswald Ducrot et Tzvetan Todorov, 1972, p. 113

(15) ينظر: ابن جني، 2013، ج1، ص 44.

منهج الدراسة:

تقوم الدراسة على منهجٍ وصفي تحليليٍّ مقارنة، يستند إلى قراءة النصوص الصرفية في مصادرها الأصلية، وتحليلها تحليلًا داخليًا يكشف آليات اشتغال العلامة الصرفية داخل بنية جموع التكسير، ثم موازنة النتائج بين منهجي الرضي في "شرح الشافية" والسماوي في "الفوائد الوافية بحل معاني الشافية"، في ضوء منظورٍ سيميائيٍّ يربط بين البنية والدلالة والاستعمال.

ولا تنطلق الدراسة من تطبيقٍ مباشرٍ لمفاهيم السيميائيات الحديثة على النصوص التراثية، وإنما تعتمد ما يمكن تسميته "القراءة السيميائية المستتبطة"، وذلك بتتبع العلاقات الدلالية التي افترضها الصرفيون ضمناً بين الوزن الصرفي ووظيفته، مثل العلاقة بين الصيغة ومعياري القلة والكثرة، أو بين بنية الجمع وحدود القياس والسماع، أو بين العلامة الصرفية وسياقها المعجمي والاستعمالي. وبذلك تتجنب الدراسة الإسقاط الاصطلاحي، وتكتفي بتحليل ما تسمح به النصوص ذاتها من دلالاتٍ بنيوية.

هيكل الدراسة:

المبحث الأول: العلامة الصرفية في جموع التكسير

بين القياس والسماع، قراءة سيميائية مقارنة

يُعدّ باب جموع التكسير من أكثر أبواب الصرف اتصلاً بمفهوم العلامة؛ إذ تتداخل فيه البنية الوزنية مع الدلالة الاستعمالية تداخلاً يجعل من الصيغة الصرفية وحدةً دلاليةً مكتملة، لا مجرد تحوّل شكلي من المفرد إلى الجمع. ولذلك كثرت فيه مناقشات الصرفيين حول الغالب والنادر، والقياسي والمسموع، وما يُحمل على غيره وما يُترك على شذوذه، وهي مناقشات يمكن قراءتها - في ضوء منظورٍ سيميائيٍّ

القراءة الحديثة - بوصفه تفكيراً ذا طابع سيميائي، دون ادعاء وعيٍ نظريٍّ صريحٍ بالسيميائيات؛ فالتفريق بين الغالب والنادر، والقياسي والمسموع، وحمل الصيغة على غيرها أو الامتناع عن ذلك، كلّها إجراءات تحليلية تُشير إلى إدراكٍ ضمنيٍّ بأن الصيغة الصرفية لا تُنتج معناها إلا من خلال علاقتها بالسياق الاستعمالي وبغيرها من الصيغ. وعليه:

فالتعريف الإجرائي للعلامة الصرفية في هذه الدراسة أنها كلّ صيغة من صيغ جموع التكسير تُدرس بوصفها وحدة دلالية وظيفية، لا تُفهم قيمتها إلا من خلال: بنيتها الصرفية (الوزن)، ووظيفتها الدلالية (قلة، كثرة، جنس، وصف)، وموقعها المعجمي في الاستعمال العربي الموثق، وعلاقتها بغيرها من الصيغ داخل الباب الواحد.

وهذا التعريف الإجرائي مستفاد من الجمع بين التصورات اللسانية الحديثة في مفهوم العلامة، والممارسة الصرفية التراثية في الاحتجاج بالسماع والقياس.

ومن هذه المنطلقات أيضاً فالتعريف الإجرائي للسيميائيات في هذه الدراسة أنها ليست نظرية تُفرض على المادة الصرفية، وإنما هي منظور تحليلي يُستخدم للكشف عن العلاقة بين البنية الصرفية والمعنى الوظيفي، كما تظهر في مناقشات الرضي والسماوي في جموع التكسير.

وعليه، فإن الدراسة لا تدّعي أن الرضي أو السماوي قد اشتغلا بسيميائياتٍ واعية بالمعنى الاصطلاحي الحديث، وإنما تفترض أن تحليلاتهما يمكن قراءتها - وصفيّاً - بوصفها اشتغلاً على العلاقة بين العلامة الصرفية ودلالاتها داخل النظام اللغوي.

- بوصفها بحثاً في حدود إنتاج المعنى الصرفي داخل النظام اللغوي.

1. جمع التكسير بوصفه علامة صرفية وظيفية:

ينطلق ابن الحاجب في "الشافية" من تقرير عام مفاده أن جموع التكسير لا تُبنى على القياس المحض، وإنما تُراعى فيها مراتب السماع، ولذلك يحرص في عرضه للأوزان على التمييز بين الغالب وغيره، ويستعمل عبارات دالة مثل: "فيهما"، و"وجاء"، و"قليل"، وهي عبارات لا تُفهم إلا في ضوء إدراكٍ ضمنيٍّ بأن الصيغة الصرفية لا تكتسب قيمتها إلا من خلال تداولها في الاستعمال العربي.

وهذا المنطلق يجعل جمع التكسير علامةً صرفية ذات وظيفة دلالية، تُحمّل دلالات القلة والكثرة بحسب ما يثبتته السماع، لا بحسب إمكان الوزن وحده. فحين يقول: "تحو فخذ على أفخاذ فيهما"⁽¹⁹⁾ فهو لا يقرر وزناً فحسب، بل يقرر وظيفة دلالية واحدة لصيغة واحدة، لغياب علامة صرفية مقابلة تؤدي وظيفة مغايرة.

2. الرضي وتوسيع طاقة العلامة الصرفية

يحاول الرضي في "شرح الشافية"⁽²⁰⁾ أن يمنح العلامة الصرفية طاقةً دلاليةً أوسع، من خلال ربط الصيغ الصرفية بأنماطها الوزنية العامة، والسعي إلى ردّ الجزئيات إلى أصولٍ كلية. ففي باب جموع التكسير، يظهر هذا المنزع بوضوح في ميله إلى:

- تعميم بعض الأوزان اعتماداً على إمكان الصورة
- تفسير كثرة الجموع أو قلتها بوفرة الوزن أو ندرته
- تأويل بعض الصيغ على أنها جموع، وإن لم يثبت لها سماعٌ صريح.

ومن ذلك محاولته إدخال "فعل" في جمع "فعل" كما في قوله: "وجاء فيه فعل كضريس"⁽²¹⁾. وهذا التوسيع يكشف عن تصورٍ ضمنيٍّ للعلامة الصرفية بوصفها قابلة للتوليد ما دامت البنية تحتل ذلك.

ويمكن قراءة نزوع الرضي نحو توليد صيغ لم يثبت سماعها ك: "ضريس" في ضوء مفهوم "الأثر المفتوح" (The Open Work) لأمبرتو إيكو؛⁽²²⁾ حيث يرى الرضي أن النظام الصرفي يمتلك طاقة إنتاجية غير محدودة، مما يجعل النص اللغوي بنية احتمالية قابلة للتأويل المستمر ما دام الوزن يحتل ذلك. وفي المقابل، يمثل السماوي دور "المؤول المنضبط" الذي يرفض الانفتاح المطلق للدلالة إلا بقريضة السماع والاستعمال.

غير أن هذا التصور - على وجاهته من حيث الرغبة في التقعيد - يفضي إلى إشكال سيميائي دقيق: هل تكفي الصورة الوزنية وحدها لإنتاج المعنى الجمعي؟ أم أن العلامة الصرفية لا تُعترف بوظيفتها إلا إذا ثبتت داخل شبكة الاستعمال اللغوي؟

3. السماوي وتقييد العلامة بالسماع:

يأتي اعتراض السماوي في "الفوائد الوافية بحل معاني الشافية" ليعيد ضبط هذه المسألة من داخل الصناعة الصرفية نفسها. فهو لا ينكر طاقة الوزن، لكنه يرفض الاعتراف بالعلامة الصرفية ما لم تثبت وظيفتها الدلالية في المعجم والاستعمال.

فحين ناقش مثال "ضريس"⁽²³⁾ رجع إلى المعجمات الكبرى، فوجد أن "ضريس" صفة مستقلة، لا جمعاً لـ"ضرس"، وأن الجموع الثابتة لـ"ضرس" هي "أضراس"

(22) ينظر: Eco, Umberto (1989), p. 3-4.

(23) ينظر: ابن حريوة، مخطوط، ص 19.

(19) ابن الحاجب، 2010، ص 72.

(20) الرضي 1985م 93/2-135.

(21) الرضي 1985م. 93/2.

خلاصة المبحث

يبين هذا المبحث أن الخلاف بين الرضي والسماوي في جموع التكسير ليس خلافاً جزئياً في أمثلة مفردة، بل اختلاف في تصور العلامة الصرفية نفسها. فالرضي يميل إلى توسيع العلامة انطلاقاً من البنية، بينما يُعيدها السماوي بوظيفتها الدلالية الموثقة. ومن هنا تتأكد النتيجة السيميائية المركزية للمبحث، وهي أن:

العلامة الصرفية لا تُقرأ قراءة صحيحة إلا إذا وُضعت في علاقتها بشبكة الدلالة والاستعمال التي تنتمي إليها؛ فالبنية والدلالة وجهان لعملة واحدة، ولا يُدرك أحدهما دون الآخر.

المبحث الثاني: القلة والكثرة في جموع التكسير، من توزيع الأوزان إلى وظيفة العلامة

يمثل التمييز بين القلة والكثرة أحد أكثر المواضع التي تتجلى فيها الطبيعة السيميائية لجموع التكسير؛ إذ لا تقوم الصيغة هنا بوظيفة عددية محضة، بل تؤدي دوراً دلالياً مركباً يرتبط بالسياق والاستعمال، وقد يُسند إلى صيغة واحدة ما يُسند في مواضع أخرى إلى صيغتين مختلفتين. وهذا ما جعل الصرفيين يختلفون في تفسير توزيع الجموع، بين من يجعله نابعاً من وفرة الوزن وندرته، ومن يربطه بالسماع والاستغناء.

1. عبارة "فيهما" عند ابن الحاجب بوصفها مفتاحاً دلالياً:

يستعمل ابن الحاجب في مواضع متعددة من باب الجموع عبارة موجزة لكنها ذات دلالة منهجية عميقة، مثل قوله: "نحو فخذ على أفخاذ فيهما"، و"نحو عنق على أعناق فيهما".⁽²⁵⁾ وهذه العبارة لا يمكن فهمها على أنها مجرد

و"ضُرُوس".⁽²⁴⁾ وبذلك أسقط دعوى الرضي لا لخلل في الوزن، بل لغياب الوظيفة الدلالية الجمعية. ومن هنا تتجلى رؤية السماوي للعلامة الصرفية بأنها: ليست كل صيغة محتملة علامةً معترفاً بها، وإنما العلامة ما أدت وظيفة دلالية ثابتة داخل النظام اللغوي. فالصورة دون استعمال لا تُنتج علامة، والوزن دون سماع لا يكتسب قيمة.

4. القراءة السيميائية للمفارقة المنهجية

إذا نُظر إلى هذا الخلاف من منظور سيميائي، أمكن القول إن الرضي يتعامل مع العلامة الصرفية بوصفها وحدة بنيوية قابلة للتوليد، في حين يتعامل السماوي معها بوصفها وحدة دلالية مشروطة بالاستعمال؛ فالرضي يُراهن على علاقة الدالّ (الوزن) بغيره من الدوال داخل النسق، بينما يُراهن السماوي على علاقة الدالّ بالمدلول كما ثبت في الاستعمال العربي. ومن هنا لا يكون الخلاف بينهما في "الوزن" نفسه، بل في حدود الاعتراف بالعلامة الصرفية: هل تُقرأ بالإمكان، أم تُقرأ بالتحقق؟

5. الترجيح:

بالنظر إلى طبيعة جموع التكسير، بوصفها باباً سماعياً في جوهره، فإن ترجيح السماوي يبدو أقرب إلى منطق العلامة الصرفية في العربية؛ إذ إن العلامة لا تُفهم إلا داخل شبكة دلالية استعمالية، ولا تُكتسب قيمتها من بنيتها وحدها. ومع ذلك، تبقى محاولة الرضي ذات قيمة تفسيرية، لأنها تكشف عن طاقة النظام الصرفي وإمكاناته، وإن لم تصلح دائماً أساساً للتقعيد.

(25) ابن الحاجب، 2010، ص 73.

(24) ينظر: الجوهري 1990م 941/3-942، والفيروزآبادي 2005 م، ص 553.

اختصار، بل هي تقريرٌ صريحٌ بأن صيغة الجمع الواحدة قد تحمّل دلالاتي القلة والكثرة معاً، إذا لم يثبت في السماع ما يقابلها بوظيفة دلالية أخرى، وهذا التصور يكشف عن وعيٍ ضمنيٍّ بأن العلامة الصرفية لا تُعرّف من حيث بنيتها فقط، بل من حيث ما تُتجزه دلاليّاً داخل النظام؛ فإذا غابت العلامة المقابلة، توسّعت العلامة الواحدة لتغطي المجالين.

2. الرضي و"وفرة الوزن" بوصفها تفسيراً دلاليّاً:

يحاول الرضي⁽²⁶⁾ تفسير هذا الاكتفاء بجمعٍ واحد من خلال ما يمكن تسميته "اقتصاد الأوزان"، إذ يرى أن الأوزان الكثيرة الدوران في العربية تنتوّع جموعها، بينما تضيق الجموع في الأوزان القليلة الاستعمال. ومن هنا علّل الاكتفاء بـ"أفعال" في مثل "فخذ/أفخذ" و"عنق/أعناق" بأن وزن "فَعِل" و"فُعِل" أقلّ حضوراً من غيره، فلا تتسع له العربية في تنويع الجموع.

وهذا التحليل يُظهر إدراكاً لعلاقة غير مباشرة بين كثافة البنية في المعجم وكثافة العلامات الصرفية المشتقة منها، وهو إدراك يقترب - من حيث المبدأ - من التفكير السيميائي، لأنه يربط شكل العلامة بانتشارها داخل النظام. وفي الوقت نفسه يحرص السيميائيون على وصف الواقع اللغوي أولاً، وإلا فإن ما طرحه الرضي يظل - مع وجاهته - تفسيراً احتماليّاً لا معيارياً؛ إذ لا يمنع من ورود جموع متعدّدة لأوزان قليلة الدوران متى ثبت السماع، ولا يجيز إسقاط جمع ثابت بدعوى قلة الوزن.

3. السماوي ومنهج الاستغناء: العلامة بوظيفتها

لا بعددها:

يأتي السماوي⁽²⁷⁾ ليُعيد ضبط المسألة انطلاقاً من مبدأ سيبيوي⁽²⁸⁾ أصيل، هو مبدأ الاستغناء؛ أي أن

العربية قد تستغني بعلامة واحدة عن غيرها إذا أدّت الوظيفة الدلالية كاملة. فحيث لم يُسمع إلا جمعٌ واحد، حمّل دلالاتي القلة والكثرة معاً، لا لأن الوزن لا يحتمل غيره، بل لأن الاستعمال لم يحتج إلى علامة أخرى. ويُصرّح السماوي بأن "جمع القلة لا يُستعمل للقلة إلا إذا وُجد جمعٌ للكثرة"، فإذا لم يوجد هذا المقابل، انتفت الحاجة إلى التمييز الصرفي، فصارت العلامة الواحدة كافية. وهذا التصور يُعيد تعريف العلاقة بين القلة والكثرة بوصفها علاقة تداولية، لا علاقة شكلية ثابتة.

4. قراءة سيميائية للعلاقة بين القلة والكثرة:

من منظور سيميائي، يمكن القول إن القلة والكثرة ليستا خاصّتين جوهريتين في الصيغة نفسها، بل وظيفتان دلاليّتان تُسندان إلى العلامة بحسب موقعها داخل شبكة العلامات. فإذا وُجدت علامتان متقابلتان، توزّعت الوظيفة بينهما، وإذا غابت إحدهما، توسّعت الأخرى، وهذا ما يفسّر إمكان استعمال "أعناق" و"أفخاذ" للدلالة على القليل والكثير معاً، دون اضطراب في الفهم، لأن النظام اللغوي لا يفتقر إلى علامة بديلة في هذا الموضع. فالدلالة هنا تُنتج من غياب المقابل بقدر ما تُنتج من حضور الصيغة.

5. الترجيح:

يتبيّن من مجموع النصوص أن تفسير الرضي لظاهرة القلة والكثرة يقدّم قراءة وصفية نافعة، لكنه لا يصلح معياراً للحكم؛ لأنه يعلّق الدلالة على وفرة الوزن لا على ثبوت العلامة. أما منهج السماوي فأنسب لطبيعة جموع التكسير، لأنه يجعل السماع هو المحدّد لوظيفة العلامة، ويجعل التمييز الدلالي نتيجة للاستعمال لا لافتراض النظري.

(26) ينظر: الرضي 1985م، 2/ 95.
(27) ينظر: ابن حريوة مخطوط، ص 20.
(28) عبارة سيبيويه: لأن من كلامهم الاستغناء بالشيء عن الشيء. ينظر: سيبيويه، 2013م، 3/ 158.

خلاصة المبحث:

يُظهر هذا المبحث أن القلة والكثرة في جموع التكسير ليستا صفتين ثابتتين في الصيغ، بل وظيفتان سيميائيتان تُحدّدان بعلاقات الصيغة بغيرها داخل النظام. فحيث وُجدت علامتان توزّعت الوظيفة، وحيث غابت إحداها، توسّعت الأخرى. ومن هنا يتأكد أن منهج السماوي، القائم على السماع والاستغناء، أقرب إلى منطق العلامة الصرفية في العربية من التفسير الاحتمالي القائم على وفرة الوزن. المبحث الثالث: تعارض البنية والوظيفة في

الجموع الشاذة، قراءة سيميائية

تُعَدّ الجموع التي تُوصَف في كتب الصرف بـ"الشذوذ" مجالاً خصباً لاختبار العلاقة بين البنية الصرفية ووظيفتها الدلالية؛ إذ يكشف هذا الباب أن الشذوذ لا يعني الخروج العشوائي عن النظام، بل غالباً ما يدلّ على تحوّل في وظيفة العلامة أو على إعادة توزيع دلالي داخل الشبكة الصرفية.

1. مفهوم الشذوذ بين الوصف المعياري والوظيفة

الدلالية عند الرضي والسماوي:

يتعامل الرضي⁽²⁹⁾ مع الجموع الشاذة بمنطقٍ معياريٍّ صارم؛ فالأصل عنده أن الوزن إذا لم يكن مطّرداً أو لم تكثر شواهد، حُكم عليه بالشذوذ، وحُفظ في موضعه دون تعميم. وهذا المسلك يحمي النظام من التفكك، لكنه يُبقي الشذوذ في دائرة "الاستثناء الصامت" الذي لا يُسأل عن علته الوظيفية.

أما السماوي⁽³⁰⁾ فيميل إلى مساءلة هذا الشذوذ: لماذا اختارت العربية هذه الصيغة بالذات؟ وهل أدّت وظيفة

لم تؤدّها الصيغة القياسية؟ ومن هنا نجدّه يربط كثيراً من الجموع الشاذة بتغيّر في نوع الدلالة: من فردية إلى جماعية، أو من عين محسوسة إلى وصفٍ عام، أو من دلالة عددية إلى دلالة نوعية.

2. الشذوذ بوصفه علامة على تحوّل دلالي:

في جموع مثل: "عِبَال"، و"كِمَاش"، و"عَلَج"، لا يقف السماوي عند كونها خارجة عن القياس، بل ينظر إليها بوصفها علاماتٍ على انتقال الصفة من حيّزها الوصفي الضيق إلى حيّزٍ نوعيٍّ أوسع، وهو ما يفسّر عدول العربية عن جمع التصحيح إلى التكسير في مواضع مخصوصة.

ومن منظور سيميائي، يمكن القول إن الشذوذ هنا ليس خلافاً في البنية، بل تكيفٌ دلاليّ: إذ تُستبدل العلامة القياسية بعلامة أخرى لأنّ الوظيفة الجديدة (النوع، الكثرة غير المحصورة، أو التعميم) لا يفي بها الجمع القياسي.

3. الرضي وحدود القراءة الشكلية:

يُسجّل للرضي⁽³¹⁾ التزامه الصارم بضبط الحدود، ورفضه إدخال الشاذ في القياس، وهو موقفٌ ضروريٌّ لحماية النسق. غير أن هذا الالتزام يجعله - في الغالب - يكتفي بتوصيف الظاهرة دون استكشاف سببها الدلالي، فيبقى الشذوذ عنده "معلوم الوجود، مجهول الوظيفة".

4. السماوي وتوسيع أفق التفسير:

في المقابل، يوسّع السماوي⁽³²⁾ أفق التحليل حين يربط الشذوذ بوظيفة العلامة في السياق. فالصيغة الشاذة عنده ليست خارج النظام، بل تعمل في مستوى دلالي

(31) شرح الرضي، 1985م، 2/ 114.

(32) ابن حريوة، مخطوط، ص 27.

(29) ينظر: الرضي، 1985م 2/ 159.

(30) ينظر: ابن حريوة، مخطوط، ص 25.

مختلف؛ ولذلك لا يجوز ردها إلى القياس ولا إلغاؤها، بل ينبغي فهمها ضمن منطق الاستعمال.

خلاصة المبحث الثالث:

يتبين أن الجموع الشاذة تمثل منطقة تماسٍ بين البنية والوظيفة. فالرضي يحسن ضبطها ومنع تسريبها إلى القياس، بينما يُحسن السماوي تفسيرها بوصفها علامات ذات وظيفة دلالية خاصة. ومن ثم فإن القراءة السيميائية تُظهر أن الشذوذ في جموع التكسير ليس انكساراً للنظام، بل تعبيرٌ عن مرونته وقدرته على إعادة توزيع العلامات بحسب الحاجة الدلالية.

المبحث الرابع: الاسم والصفة وتحول العلامة في

جموع التكسير

يمثل التمييز بين الاسم والصفة أحد أعقد مواضع جموع التكسير؛ إذ لا يتعلق الأمر هنا بالبنية وحدها، بل بوظيفة اللفظة في الاستعمال. وهذا ما جعل الخلاف بين الرضي والسماوي في هذا الباب خلافاً منهجياً عميقاً، لا مجرد اختلاف في الأمثلة.

1. الأصل الاسمي ووظيفة الوصف:

ينطلق الرضي⁽³³⁾ من معيار الأصل؛ فإذا كان المفرد اسماً في أصل وضعه، حُكم على جمعه حكم الأسماء، حتى لو استعمل في بعض السياقات استعمال الصفات. ومن هنا رفض عدّ جموع مثل "إخوان" و"ذُكران" و"نُصُف" من جموع الصفات، بحجة أن أصولها أسماء لا نعوت، فمتى كان أصل الكلمة "اسماً"، فإنها تظل محبوسة في حيزها الاسمي بوصفها دلالة تقريرية ثابتة. ولعل رفض هذا التحول مدفوع لدى الرضي بخشية اضطراب قواعد النظام الأصلي. غير أن هذا المعيار - على صرامته - يُغفل حقيقة

أساسية في النظام اللغوي، وهي أن العلامة تُعرّف بوظيفتها في الاستعمال لا بأصلها التاريخي فقط.

2. السماوي ومعياري الوظيفة والاستعمالية:

يعتمد السماوي⁽³⁴⁾ معياراً مغايراً، يجعل العبرة بما إذا كانت اللفظة تُجرى على موصوف في كلام العرب. فإذا ثبت هذا الاستعمال، انعقد لها حكم الوصف، وصحّ إدراج جمعها في جموع الصفات، مهما كان أصلها الاسمي.

وقد عضد السماوي هذا الموقف بنصوص معجمية صريحة تُثبت استعمال "إخوان" في معنى "الأصدقاء"، و"ذُكران" في وصف الفحول، و"نُصُف" في وصف الرجال والنساء. وهذا التوثيق يُحوّل القضية من جدل نظري إلى حكمٍ مبنيٍّ على السماع.

3. قراءة سيميائية لتحول العلامة:

من زاوية سيميائية، يمثل هذا الباب مثلاً واضحاً على تحول وظيفة العلامة داخل النظام. فالعلامة الواحدة قد تنتقل من كونها اسماً يدلّ على ذات، إلى كونها صفةً تدلّ على علاقة أو حالة. ومع هذا التحول تتغير قواعد جمعها، لا لأن بنيتها تغيرت، بل لأن موقعها في الشبكة الدلالية تغير.

ويمكن قراءة صراع الرضي والسماوي حول "الاسمية والوصفية" في ضوء رؤية رولان بارت⁽³⁵⁾ حول التفرقة بين "النظام" (اللغة كقواعد عامة) و"الأسلوب" (اللغة كاختيار وفاعلية). بالإضافة إلى أنه⁽³⁶⁾ يرى أن العلامة قد تبدأ كـ "دلالة لغوية" مباشرة (Denotation)، لكنها في ممارسة "الأسلوب" تكتسب "دلالة إيحائية" (Connotation) تنقلها إلى أفق ثقافي أوسع.

(35) ينظر: بارت، رولان (1986). ص 25-27.

(36) ينظر: بارت، رولان (1994). ص 88-90.

(33) ينظر: الرضي، 1985م، 119/2.

(34) ابن حريوة، مخطوط، ص 06.

1. الجمع بين القلة والكثرة: دلالة تُحسم بالسياق

وقفنا في مواضع متعدّدة عند تعبير ابن الحاجب⁽³⁷⁾ بـ"فيهما"، كما في "أعناق" و"أفخاذ"، حيث يُستعمل الجمع الواحد للقلة والكثرة معاً. وهذا الاستعمال المزدوج لا يعني غموض العلامة الصرفية، بل يدلّ على أن القيمة الدلالية النهائية لا تُستمد من الصيغة وحدها، وإنما تُستكمل بالسياق؛ فـ"أعناق" في سياق الإحصاء أو التقليل تُفهم على القلة، وفي سياق الوصف العام أو البيان تُفهم على الكثرة. وبذلك تصبح الصيغة الواحدة علامة مرنة، قابلة لتفعيل أكثر من وظيفة دلالية بحسب المقام.

2. الرضي والسياق: حضور ضمني لا تصريح فيه:

لا يُصرّح الرضي⁽³⁸⁾ كثيراً بدور السياق، لكنه يفترضه ضمناً حين يُجيز استعمال جمع واحد للقلة والكثرة، أو حين يربط بعض الجموع بمجالات دلالية مخصوصة (الحيوان، الجنس، النوع). غير أنّ معالجته تبقى في الغالب شكلية-تقيدية، تكفي بوصف الاستعمال دون تفكيك آلية اشتغاله التداولي.

3. السماوي وتفعيل السياق بوصفه معياراً:

أما السماوي⁽³⁹⁾ فيُفعل السياق بوضوح أكبر، حين يرفض توسيع الجمع أو توضيقه إلا ببرهان من الاستعمال. فالسياق عنده ليس تابعاً للصيغة، بل هو شريك في إنتاج المعنى. ولذلك نجده يحتجّ بالسماع المقيد بالمقام، ويُفرّق بين جمع يُستعمل في مقام التعميم، وآخر يُستعمل في مقام التحديد، حتى وإن اشتركا في الوزن.

وبذلك لا يعود السؤال: "ما أصل الكلمة؟" بل: "كيف تعمل هذه الكلمة داخل السياق؟" وهذا هو جوهر التفكير السيميائي الذي يلتقطه السماوي بوضوح، بينما يظلّ الرضي أقرب إلى منطق الأصل التاريخي.

4. الترجيح:

يتبين أن موقف الرضي قويّ في حراسة الحدود المفهومية بين الاسم والصفة، لكنه يضعف حين يتجاهل تحوّل الوظيفة الاستعمالية. أما السماوي، فيوفق بين البنية والدلالة، ويجعل السماع هو الفاصل في تصنيف العلامة، وهو ما يجعله أقرب إلى منطق اللغة بوصفها نظاماً دلالياً حياً.

خلاصة المبحث الرابع:

تُظهر جموع التكسير في باب الاسم والصفة أن العلامة الصرفية ليست كياناً ثابتاً، بل وحدة دلالية متحركة تتغيّر أحكامها بتغيّر وظيفتها. ومن هنا فإنّ معيار السماوي، القائم على الاستعمال الموثق، يُمثّل قراءة سيميائية أدقّ من معيار الرضي القائم على الأصل الاشتقاقي وحده.

المبحث الخامس: أثر السياق التداولي في تثبيت

دلالة جمع التكسير

إذا كانت البنية الصرفية تُنتج إمكانات دلالية متعدّدة، فإنّ السياق التداولي هو الذي يُحدّد أيّ هذه الإمكانات يُفعل في الاستعمال. ومن هنا فإنّ كثيراً من الخلافات الصرفية في باب جموع التكسير لا تُفهم فهماً كاملاً ما لم يُنظر إلى السياق بوصفه عنصراً حاسماً في تثبيت دلالة الجمع، لا مجرد قرينة خارجية.

(39) ينظر: ابن حريوة، مخطوط، ص 23 - 24.

(37) ينظر: ابن الحاجب، مخطوط، 2010، ص 72.

(38) ينظر: الرضي، 1985م، 99/2.

إلى اختلاف في فهم العلاقة بين العلامة الصرفية وسياقها الدلالي والاستعمالي.

وقد أسفرت الدراسة عن النتائج الآتية:

أولاً: تبين أن العلامة الصرفية في جموع التكسير ليست وحدة دلالية مغلقة، بل هي بنية دالة ذات إمكانات متعددة، لا تكتمل دلالتها إلا داخل شبكة من العلاقات تشمل الوزن، والسماع، والسياق التداولي. فالصيغة تُحدّد مجال المعنى، ولا تُحدّده نهائياً.

ثانياً: كشفت المقارنة أن الرضي ينطلق من تصور بنيوي يغلب عليه ضبط الوزن وتقعيد الأبواب، مع وعي ضمنيّ بالسياق يظهر في تفسيره لتوزيع القلّة والكثرة أو في ربط بعض الجموع بحقول دلالية مخصوصة، لكنه لا يجعل السياق معياراً صريحاً في الترجيح. ويمكن وصف ما سبق بنزعة (النظام المفتوح) التي تعتبر العلامة الصرفية كياناً مرناً يتسع للقياس والاستنتاج العقلي، وهو ما يلتقي فيه الرضي مع مفهوم "الأثر المفتوح" عند إيكو.

ثالثاً: أظهر منهج السماوي وعياً أوضح بالعلاقات السيميائية في التحليل الصرفي، إذ جعل السماع والاستعمال المقامي عنصراً حاسماً في إثبات الجمع أو نفيه، ورفض التوسّع القياسي متى لم يسنده استعمال موثوق، فتعامل مع جمع التكسير بوصفه علامة سياقية لا مجرد صورة وزنية. ويمكن وصف ما سبق بنزعة "الاستعمال الوظيفي"، التي قيدت حركة العلامة بضوابط السماع والتداول الثقافي، محولاً الصرف من مجرد قواعد إلى "أسلوب" دال بتعبير بارت، ويرتبط بـ "نظم" الخطاب بتعبير الجرجاني.

رابعاً: بيّنت الدراسة أن كثيراً من اعتراضات السماوي على الرضي لا تهدف إلى نقض القياس، بل إلى إعادة ضبطه بحدود الدلالة والاستعمال، وهو ما يُمثّل

ومن منظور سيميائي، يُمكن القول إن السماوي يتعامل مع جمع التكسير بوصفه علامة سياقية لا تكتمل دلالتها إلا داخل شبكة من العلاقات: السياق، والمقام، ونوع الخطاب.

4. السياق بوصفه مُنبئاً للعلامة الصرفية:

تكشف هذه القراءة أن السياق التداولي لا يغيّر بنية الجمع، لكنه يُنبئ إحدى دلالاته الممكنة. فالعلامة الصرفية في جموع التكسير لا تحمل معنى واحداً مغلقاً، بل طيفاً دلالياً، ويأتي السياق ليختار من هذا الطيف ما يناسب المقام.

وبذلك يتبين أن كثيراً من مظاهر "الاضطراب" أو "التعدّد" في جموع التكسير ليست خللاً في النظام، بل نتيجة طبيعية لتفاعل العلامة مع سياقها التداولي.

خلاصة المبحث الخامس:

يؤكد هذا المبحث أن دلالة جمع التكسير لا تُقرأ قراءة مكتملة إلا بوضعها في سياقها التداولي. فالصيغة تُقدّم الإمكان، والسياق يُحدّد التفعيل. وقد كان الرضي واعياً بهذه الحقيقة على نحو ضمني، بينما جعلها السماوي عنصراً حاسماً في الترجيح والاعتراض. ومن هنا تلتقي الصرفية العربية – في عمقها – مع الرؤية السيميائية التي تجعل المعنى نتاج علاقة بين البنية والسياق، لا حصيلة الشكل وحده.

الخاتمة والنتائج:

سعت الدراسة إلى إعادة قراءة مسائل جموع التكسير من منظور سيميائي يربط بين البنية الصرفية ووظيفتها الدلالية، من خلال موازنة دقيقة بين منهجي الرضي والسماوي. وقد تبين من خلال التحليل التطبيقي أن كثيراً من الخلافات الصرفية التي تبدو – في ظاهرها – اختلافات في القياس أو في توسيع الأوزان، إنما ترجع في عمقها

انتقالاً من قياسٍ صوريٍّ إلى قياسٍ وظيفيٍّ، يراعي علاقة العلامة بمحيطها التداولي.

خامساً: اتضح أن عبارة ابن الحاجب "فيهما"⁽⁴⁰⁾ تمثل مفتاحاً سيميائياً مهماً في فهم جموع التكسير، إذ تُقرّ مبدأ الاكتفاء بصيغة واحدة لتأدية دلالاتي القلة والكثرة متى لم يُسمع غيرها، وهو مبدأ ينسجم مع مفهوم الاقتصاد العلامي في اللغة.

سادساً: أثبتت الدراسة أن الخلاف بين الرضي والسماوي ليس خلافاً في النتائج بقدر ما هو اختلاف في زاوية النظر؛ فالرضي يؤسّس النظام من الداخل، بينما يعمل السماوي على تصحيح حدوده من الخارج بالرجوع إلى السماع والسياق.

وأخيراً، يمكن القول إن أهم نتيجة سيميائية تقضي إليها هذه الدراسة هي أن: العلامة الصرفية لا تُقرأ قراءة صحيحة إلا إذا وُضعت في علاقتها بالشبكة الدلالية التي تنتمي إليها؛ فالبنية والدلالة وجهان لعملة واحدة، ولا يُدرك أحدهما دون الآخر. وبهذا تتبيّن إمكانية الإفادة من السيميائيات اللسانية في قراءة التراث الصرفي العربي قراءةً تحليليةً منضبطة، من غير إسقاطٍ اصطلاحيّ، بل باكتشاف ما هو كامن في صميم هذا التراث من وعيٍ بالعلاقة بين الشكل والمعنى والاستعمال.

التوصيات والمقترحات:

بناءً على ما أسفرت عنه هذه الدراسة من نتائج، يوصي الباحث بالآتي:

- توسيع القراءة السيميائية للتراث الصرفي: توصي الدراسة بضرورة إعادة قراءة الأبواب الصرفية الأخرى (مثل: التصغير، والنسب، والمصادر)

بمنظور سيميائي؛ للكشف عن "القصدية" الكامنة وراء التغيرات البنيوية، وعدم الاكتفاء بالوصف الشكلي للأوزان.

- بناء معجم سيميائي لجموع التكسير: تقترح الدراسة البدء بمشروع بحثي يهدف إلى تصنيف جموع التكسير في المعاجم العربية بناءً على "الحقول الدلالية" والسياقات التداولية، بدلاً من الترتيب الأبجدي المحض، لبيان كيف تتوزع الصيغ وفقاً للمسميات (ذوات، صفات، مدركات ذهنية).
- تفعيل "اللسانيات الحاسوبية" في خدمة الصرف: توصي الدراسة بتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي والمعالجة الآلية للغة (NLP) لعمل إحصاءات دقيقة حول "شيوخ الأوزان" في المدونات اللغوية الحديثة، لاختبار فرضية "الاستغناء" و"الوفرة" التي ناقشها السماوي والرضي، ومدى صمودها في الاستعمال المعاصر.
- دمج السيميائيات في المناهج التعليمية: تدعو الدراسة القائمين على تدريس اللغة العربية إلى تجاوز "طريقة القواعد الجامدة" في عرض الصرف، واستبدالها بـ "الصرف الوظيفي" الذي يربط التغيير في بنية الكلمة بالتغيير في معناها التداولي، مستفيدين من رؤى الجرجاني وبارت في تفسير ظواهر اللغة.
- فتح باب الدراسات المقارنة بين المدارس الصرفية: تقترح الدراسة إجراء بحوث مقارنة مماثلة بين شروح "الشافعية" و"الألفية" الأخرى

(40) ينظر: ابن الحاجب، 2010، ص72.

(مثل شرح ابن عقيل أو المرادي) من منظور "فلسفة العلامة"، لاستجلاء التطور التاريخي لمفهوم "المعنى الصرفي" عند المتأخرين.

- استقصاء "سيميائية الحذف والزيادة": توصي الدراسة بالتركيز في بحوث مستقبلية على دراسة (الاقتصاد اللغوي) في الصرف العربي، وكيف تعمل العلامة الصرفية بأقل مجهود بنيوي لتحقيق أقصى غرض دلالي، انطلاقاً من مبدأ "فيهما" الذي ناقشته الدراسة.

قائمة المصادر والمراجع

- [1] أولاً: المراجع باللغة العربية:
- [2] البغدادي 1997م، (عبد القادر بن عمر 1093هـ) خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 4.
- [3] ابن الحاجب، (أبو عمرو عثمان بن أبي بكر بن يونس الدوني 570هـ)، الشافية في فن الصرف، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، 2010.
- [4] ابن حريوة (محمد بن صالح السماوي 1241هـ)، الفوائد الوافية بحل معاني الشافية، مخطوط بمكتبة الأوقاف - الجامع الكبير بصنعاء.
- [5] ابن جني، أبو الفتح عثمان: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2013، ج 1.
- [6] بارت، رولان (1986). درجة الصفر للكتابة. ترجمة: محمد بريدة. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت. ص 25-27. (حول مفاهيم النظام والأسلوب).
- [7] بارت، رولان (1994). مبادئ في علم الأدلة. ترجمة: محمد البكري. دار قرطبة للنشر، الدار البيضاء. ص 88-90. (حول الدلالة الإيحائية والتقريبية للعلامة).
- [8] الجوهري (أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي 393هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط 4، 1990م.
- [9] الجرجاني، عبد القاهر (1992). دلائل الإعجاز. تحقيق: محمود محمد شاكر. مطبعة المدني، القاهرة. ص 43-45 (حول نظرية النظم وعدم تفاضل الكلمات إلا بالتعليق).
- [10] حسان، تمام: الأصول: دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، 2000.
- [11] حسان، تمام 1993، اللغة العربية، معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط 3.
- [12] الرضي (محمد بن الحسن الأستراباذي 686هـ)، شرح الشافية، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، ط 2، 1985م.
- [13] زبارة (محمد بن محمد زبارة الصنعاني 1381هـ)، نيل الوطر في تراجم رجال اليمن في القرن الثالث عشر، تحقيق ونشر مركز الدراسات والبحوث. بدون تاريخ.
- [14] الزركلي 2002، (خير الدين بن محمود 1396هـ) الأعلام، دار العلم للملايين، ط 15.
- [15] السكاكي، (يوسف بن أبي بكر: مفتاح العلوم 626هـ)، تحقيق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2، 1987.
- [16] سوسير، فرديناند دي (1985). محاضرات في الألسنية العامة. ترجمة: صالح القرمادي وآخرون. الدار العربية للكتاب، تونس.
- [17] سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر 180هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط 3، 2013م.
- [18] شاندر، دانيال (2008). أسس السيميائية. ترجمة: طلال وهبة. المنظمة العربية للترجمة، بيروت.

- [19] فرانسوا أرمينكو: المقاربة التداولية، ترجمة: سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، بيروت، 1987، ص 45.
- [20] فضل، صلاح: بلاغة الخطاب وعلم النص، عالم المعرفة، الكويت، 1996.
- [21] الفيروزآبادي (مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب 817هـ)، القاموس، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط8، 1426 هـ - 2005م.
- [22] المتوكل، أحمد: الوظيفة والبنية: مقاربات وظيفية لبعض قضايا اللغة العربية، دار الأمان، الرباط، 2010.
- [23] مفتاح، محمد: تحليل الخطاب الشعري: استراتيجية التناص، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط2، 1987.
- [24] الوجيه 2000 (عبد السلام عباس)، أعلام المؤلفين الزيدية، مكتبة مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، ط2.
- ثانيًا: المراجع الأجنبية:**
- [1] Oswald Ducrot et Tzvetan Todorov, Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, Éditions du Seuil, Paris, 1972
- [2] Chandler, Daniel (2017). Semiotics: The Basics. 3rd Edition. Routledge, London.
- [3] Eco, Umberto: The Role of the Reader: Explorations in the Semiotics of Texts, Indiana University Press, 1979.
- [4] Eco, Umberto (1989). *The Open Work*. Translated by Anna Cancogni. Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press. (Original work published 1962).
- [5] Ferdinand de Saussure, Cours de linguistique générale, éd. par C. Bally et A. Sechehaye, Payot, Paris, 1916